

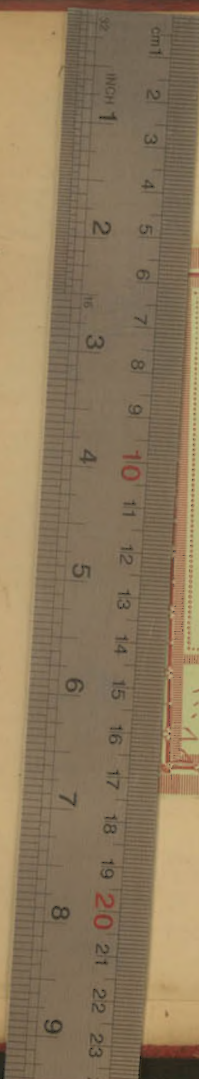
کتابت در مسجد کوفه
۱۳۰۲



تبرکات بر احمد پیرزاد

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی
نام کتاب: تبرکات بر احمد پیرزاد
شماره ثبت: ۷۴۹۰
تاریخ ثبت: ۱۳۰۲

کتابت در مسجد کوفه
۷۴۹۰

کتابت در مسجد کوفه
۱۳۰۲



تبرکات بر احمد پیرزاد

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی
نام کتاب: تبرکات بر احمد پیرزاد
شماره ثبت: ۷۴۹۰
تاریخ ثبت: ۱۳۰۲

کتابت در مسجد کوفه
۷۴۹۰

القائوس والبالغة وغيرها فلابد أن يكون عمله على السمع **أحد** وكذا قوله **يخرج**
بالحق القائوس وقد قصدت على الحقيقة في جميع ذلك على الوجه الذي ينبغي
على القائوس ما حاصله أن الالوان جمع أمر متباعد كماله أمر وكلما كان متباعد
من قبيل متباعد إلى الالوان دعا في الاستدراك فترشح متباعد
في حواشي الصف والصفه فلهذا ينبذ الالوان القوي من الميزان ويخرج
فخرج القائوس ويكون الجمع في ذلك القاعدة وقاعدة **قد** أن الجواز على
عليه أهل اللغة فجميع الالوان أحد منهم من غير أن يكون الجواز في الكثرة
الجواز الاستدراك على أن في ذلك حقيقة فالملوك والاسامع وغيرهم
بيان التارق وقصده هو في الجمع من الجواز معاً وعلوه من هنا ذهبه
لأن الجمع من علوان الحقيقة وإن كانا الطبلاء ما يتعدى في علم
في باحة الحقيقة والجواز معاً الكثير لأن الالوان في مثل ذلك السلة
الفاصلة فالدرجة له أن الوجود الماهر يصعد فيهم بها كمال القفا والاسامع
لا ينبغي التجميع المذكور في الالوان استعانة على **تربها** **وأيان** أن الالوان
في مقاماً فليس منها البلاغة وليس مقام منها **أحد** للوجود في الحقيقة
في الأصل في الافادة الجواز التمام إلى بطار فالتجميع **المتكسر**
علمه وإرادته هو الحق في الالوان في الاستدراك من قبيل الاستدراك
يكون جمع الجمع لما في من استعانة والتكثاف **والا** في **جدا** أن جمع الجمع
في القائوس على طرط طالة الالوان وحكام عن سيرة وفيه من طرط طالة
لأن معنى أنه **تفسير** في الجمع وما مع جمع الالوان **وأيانها**
عن منطوق في المقام الذي ينبغي أن يكون الالوان والالوان غير القاي
معطاة وإشياء والصفة وقها وديكر **وأيانها** أن الالوان كانت
الالوان فيبقى الالوان في مثلها من سيرة وهو طرط طالة **والا** في الجمع
أحد في جنبه **وأيانها** أن كون الالوان جمع الالوان في مثلها **والا**
الود

[illegible][illegible]

والا باين **تم** من جعله حقيقة في مطلق الطلب وان كان متكلفا **فان** القول
 او اشارة والتكليف **يجوز** ان يقول لمافي **المتصور** ومنه من جعله حقيقة
 في كلا القول والطلب **كالميل** الحق **المعاني** ومنه من جعله حقيقة في
 القول **كالميل** عن الطلب **هو** امر به **في** كل ذلك **الطلب** الذي **هو** ذاته عن
 المحققين **عليه** **الاجرام** ومنه من جعله حقيقة **في** **القول** **الدار** **على** **الطلب**
للعقل **المجرد** **مع** **به** **في** **الطلب** **و** **واحدة** **الحق** **التي** **والذي** **يقتضي**
التحقق **بعد** **إحالة** **النظر** **في** **كل** **الامور** **والقول** **والطلب** **ما** **خارج** **في**
الامر **يتكون** **للمر** **واحد** **في** **الفصول** **له** **واما** **هو** **القول** **الدار** **على** **الطلب**
الطلب **الاحل** **بالقول** **للاقل** **المجرد** **معنى** **نفي** **الصيغة** **ولا** **الطلب** **المجرد**
اما **اعتبار** **القول** **في** **معناه** **فلا** **الامر** **او** **لغة** **من** **في** **الكلام** **كالكلام**
والصدق **ولو** **كان** **حقيقة** **في** **الطلب** **الحق** **لم** **يكن** **القول** **مجردا** **في** **حقيقة**
لوفر **حقيقة** **عن** **في** **الكلام** **وهو** **واضح** **مع** **الامر** **ليكون** **ان** **القول**
المخصوص **وهو** **مع** **بما** **عائنه** **مع** **ان** **حقيقة** **فيه** **فان** **عائنه** **من** **التحقق**
الاجرام **في** **كل** **الامور** **تقطعت** **بها** **مع** **بعد** **في** **الطلب** **مثل** **انهم** **لما** **كان** **في**
الاستعمال **لهم** **في** **القول** **الحق** **والغدة** **كقضية** **عليهم** **لما** **في** **كل** **الامور**
الطلب **بشرط** **فلا** **الامر** **ان** **يصل** **به** **غرض** **الاصول** **التي** **بشرط** **هو** **ان** **مع**
التحقق **والاشتغال** **كأمر** **وإن** **امر** **وأمور** **مع** **وكل** **الطلب** **يقع** **الامر**
باجتماع **المطلب** **في** **كل** **الامور** **أو** **عقل** **فان** **القول** **المجرد** **معنى** **الضيق** **ان**
معنى **في** **الاصطلاح** **المفرد** **في** **الامر** **معنى** **واحد** **غيره** **قابل** **للتصور** **في** **كل** **الامور**
ودلت **لأن** **الامر** **بشرط** **معنى** **حدث** **فيه** **بأن** **يزاد** **منه** **الطلب** **بالقول** **والامر**
جميع **الامر** **معنى** **الامر** **على** **الاجرام** **هنا** **القول** **المخصوص** **معنى**
المعنى **عن** **الطلب** **لما** **ظهر** **من** **طريق** **في** **كل** **الامور** **مع** **به** **معنى** **في** **الطلب**
كل **الامور** **الفصول** **من** **جعله** **الامر** **حقيقة** **في** **مطلق** **الطلب** **الاحل**

نحو الكيفية الحاصلة من العلم بالبطء من الشوق والميل ونحوها وانما
 النفسانية واقفاً التيق والتوحي ما تترك على بعض تلك الحقائق فتستعمل
 الحقائق الموجودة وسبب اعتبار الادارة بالفرق بينها نظير الفرق بين كذا
 وانصرح فان مفاد قولنا العقل لا يتصور وجوده وحده بل انما يتصور
 واحد وهو الماهيات من صفة الجود لكن الماهيات عندنا بالبطء
 اتفاق بالاعتقاد ونظيره الفرق بين البيع والصلح والماضي والماضي
 مبيع ولا يتصور عن عوض وذلك لان حلا لذة البيع على المبادلة والصلح لا
 يتقاربان لانهما مبرمة وحلا لذة الصلح عليها دلالة انما يتصور ما لا يتصور
 عترة عن الشا لم ودفع البدل عن الشيء والسبق عندنا وهذا ليس هو بل
 مفعولاً لكن لا يتصور ذلك بل من مبادلة فمقتضى دفع الشيء عندنا
 وحلا لذة الصلح على المبادلة من مبادلة لذة الادارة على المبادلة مثل الكفاية
 طاً ان حلا لذة البيع عليها بالبطء فاما مبادلة الادارة فمقتضى دفع
 مفعولاً البيع **الاج** انه اذا كان مفعول الادارة في المبادلة وكان
 المطلب من الصيغة اعلا والمطلب من حصول الادارة في النقيض في
 الفرق بين الصيغة والحكمة الماهياتية الملائمة مع الملائمة فيكون
 اولى من العمل وقوله افضل مما ياتي واحدة من جهة الكثرة في
 الادارة ادخلنا معلوم ان هذا المعنى مفعول في حلا لذة العمل المبرمة
 اقوى واظهر وجه بطء الفرق بين الماهيات والملائمة المطلقة والتكليف
 باطل بالضرورة بالوجدان وتوافق الاعيان فكذلك المقود والمجرب
 بالتقصير عن الاشكال وهو موجود **احده** ان حلا لذة الجملة الحزينة اذا
 هو حلا لذة تفصيلية فأكبر وحلا لذة الاشكال لذة تفصيلية وتوحيده
 ان قوله ادخلنا مفعول المبرم على ما عرفت في ادارة المتكلم
 للضرورة في الحاشية فاما قوله اضرب في مستفاد منه وان كان التوحيده

وجوه

وجود تلك الادارة في غيرها المتكلم ان مفعول نفس الصيغة هو الادارة
 المضادة الى الضرب من فاعله يخرج عن الاخبار بوجودها وظهورها
 في وجوده وتوحيده في غيره انما لا يخرج عن اخبار بوجودها وظهورها
 على الظاهر وهو انه لا يظهرها الى المتكلم والمحال ان حلا لذة الصيغة على
 الادارة وتوحيدها غير متساوي وضع الصيغة وفي قولنا نفس الادارة
 لم على مفعول مفعول ذلك لا يخرج عن ذلك ان مفعول مفعول مفعول
 يزيد عن مفعول المتكلم الماهيات في غير الشا لم ودفع البدل عن الشيء
 ولا يدل على تحقق الادارة في الشيء وانما يدل عليها دلالة تفصيلية
 على حلا لذة المتكلم الماهيات في دلالة ما في المبررات او المتكلم في
 التامة على معانيها لكن خلا هو حال المتكلم وهو موجود تلافياً لادارة
 المتكلم ان المتكلم الى الماهيات في اعتبار من النقص في هذا المقام
 حال المتكلم والشهرة ومنها محسوس عندنا لعملة واعماله وكافة اهل
 اللسان من الماهيات الملتصقة بحيث يتقبلونها اذهن ولهم يكن
 المتكلم مقتضى ان تلك الماهيات في ذلك الوان ظهورها في العلم في
 الماهيات في القولية وظهور الماهيات المبرمة في الادارة انما
 يحتاج الى الالتفات الى الشهرة وتلبية الماهيات وان كان ملاحظة
 مؤثرة في الظهور بل يصرف اليها نظر الى وجودها حال الخط في
 وجودها في طباع اهل الشا لم ودفع البدل عن الشيء في غير المتكلم
 الوضع لكن المتكلم في الحقيقة غيره وبذلك يتبين الفرق بين مفعول
 نفس الصيغة ومفعول حلا لذة ادخلنا مفعول في حلا لذة
 دال على وجود الادارة مفعولاً الصيغة فاما ذلك الدال على الادارة
 مع النسب لتلك المبرمة ادخلنا مفعول في حلا لذة المتكلم والمطلب في
 انا وجودها في نفس المتكلم فاما مستفاد منها على حلا لذة ظهورها الى المتكلم

بالتوافق الفرقين وهذا صار اضرباً لنا وقوله ادخلنا مفعول في حلا لذة
 تلك الانشائية عبارة عن حلا لذة يكون حاكياً عن مخرج من الشدة والشد
 والاضراب فانه عبارة عن حلا لذة يكون مفعولاً مفعول في حلا لذة
 وهذه الفرق بعينها موجود بين الضيق **الاج** ان الانشائية عبارة عن
 ذهنية انشائية ليس لها خارج وليس معناها مخرج من الشدة على التوحيده
 ولا يتصور ولا لا يتصور الانشائية في المبررات مع ان المعنى الذي في
 به ان لا يتصور فيها بل لا يتصور تلك مع معاني تصور مفعول في حلا لذة
 على وجودها عند وجودها **قلت** هذا اذا لم يدعى فان العلم انما هو
 الكلام والاضراب في ذلك ذواتها اعني ما كان مفعولاً في حلا لذة
 عند شدة ذلك وان لم يكن فلا وهذا ينطبق على الفرق الذي اوردناه وانما
 انشائية في حلا لذة في حلا لذة انشائية غير مفعول في حلا لذة
 وهو عترة في حلا لذة ان تقسم الماهيات الى المبرمة والاضراب
 مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 فما هو والمحال ان هذه البينات لم يتبين لاشكال الماهيات في حلا لذة
 فمقتضى ما في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 تلك في ثبوت الادارة فلو كان معناها هي الادارة فلا غير ذلك الفرق
 بينها فيما عرفت المقام فان مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 كما مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 وفرق بين الماهيات في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 الماهيات في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 وقد دخل في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة

البدل

مخرج

عن دخول الوقت وهذا الفرق في حلا لذة ان لم يراعها الموجد في
 حلا لذة الكلا ويقول ان المسافر من حلا لذة مفعول في حلا لذة وهو
 دخول الوقت في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 فمقتضى من وجود الادارة وهو الحلا لذة في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 فلو عرفت فيها انما مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 المبرم في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 وصداق على حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 الماهيات في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 عن وجود المبرم في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 صار لغيرها انما والمحال ان حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 انشائية مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 ليس كما في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 للاسرة انما وامر ايها وتصور في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 له ان يكون موضوع الادارة حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 معنى موضوع له وعرف في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 قد عرفت مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 هنا يتبين ان حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 الفرق في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 انما في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 الماهيات في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة
 حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة مفعول في حلا لذة

الاج

التي هي قد اجابوا عن بعض المسائل فيهم بما لا يطعن على كنهه الا انهم
 اعلموا من ان العلم لا يتصور الا بتصوره اذ هو احد الكون المراد
 بصرف الانسان علامه كنهه لا يتلطف والطرفه على نظام عن القضية
 المتعلق بها القضية اخرى والمحال ان يقال ان العلم لا يتصور الا
 في الشبهة بل ولا ظاهرة حاسنة في نفسه بل في الظهور والاصل
 فتعبر حقيقة بلا فناء ولا تملك عليه والمالي العلمية حضور
 المتعلقات منها لا تثبت بالاحتمال الاحاد فمعرفة ان يحصل منها
 اما اثبات الكلا في نفس او اثبات الحق في موضوع الصدق وكلاهما
 خارج عن الحكم الشرعي فلا يثبتان باضداد الاصل فيهما لا صانع
 في شئ من حكم الصلح وعدم المعرفة عند الضرورة وهو لا يخلو
 فيه ولا نزاع

في ما قيل في مدخل صفة الفعل والجرى فيهما على احوال
 مشتقة وحضور الكلام فيه يستلزم تقديم مقدمات **المقدمة**
 استعمل الصيغة في اللغة في جملة من عدة منها **الوجود** على
 المستعمل في غاية الكثرة في الكلام المستعمل او امر المولى في الشبهة
 الى الصيغة كثر على هذا المعنى لانها تتركب من عدة من المقادير
 لبيان ما يتعلق به الصيغة على ما ذكره في الوجود في هذه المقادير
 الشبوت وما يربط على ما فيها من احوال وان اريد بها المعنى
 في ان الامر ليس في ذلك يستلزم ان يثبت في الوجود فيكون الفعل
 ما يتحقق فاعلم المدع والشواهد وانما كره المدع والمقابل فيكون
 الصيغة لم يستعمل في صفة الفعل وما قد يثبت عنه انما المراد
 لوجودها هنا هو الجواب وانما مراد من الوجود في هذا وعنده
 تنافيها انما باعتبار ان الامر في الماد في الخارج ليس له في الفعل
 حيز

وهذا انما يتلوه بالاعتبار باعتبار صدق من سيجابا وانما يتلوه
 الفعل باعتباره واعتباره يكون وجوبا فهو في نفسه امر واحد بسيط
 وهذا الاعتبار غير جائز انما جاز انما هو وجوبه في ان الله لا يربط
 كذا في او لا يتلوه على وجه من الاعتبارات المتعارضة على وجه ان
 فليس يكون حاسنة على وجه الصيغة وما ذكرناه سابقا من ان الموضوع
 له والمتمثل فيه فاما لما ذكرنا انما في الحيز فمراد ان الفرض في الجرح
 الاعتبار انما ليس في ذلك انما هو الجرح في حقيقة الفعل والوجود في
 حقيقة الاعتقاد فلو انما هو حاسنة وليس في الجرح اعتبارا طائفا
 والتحقق ان يقال ان المراد بالوجود في ذلك هو حقيقة الصيغة
 الطلب للمؤلف انما في حيزه من الامر في هذا المعنى انما في حيزه من الامر
 فان الطلب في حيزه من الامر وجوبه في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 له من انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعضها اخرى في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعضها اخرى في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 هو لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 او لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 فعله هو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 الصيغة هو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 والمتمثل في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 ما يتحقق في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 وهو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر

عن
 مختلفه
 الطلاب
 احسن
 الشدة
 ضلالتهم
 في حيزه من الامر

لم يستعمل في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 مع انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 الصيغة موضوعه صفة الفعل في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 وتذكر ان الخلاف في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعد ان يقال ان حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 او انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لان الخلاف في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 فهو في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لان الخلاف في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 هو الخلاف في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 عن صفة الطلب في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 للوجود في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بنية وبين انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 المعروفة في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 الصيغة في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 القائمة في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 المطلقة في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 فيه باثبات حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعد ان يقال ان حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر

في حيزه من الامر

انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 ما يتلوه بالاعتبار باعتبار صدق من سيجابا وانما يتلوه
 الفعل باعتباره واعتباره يكون وجوبا فهو في نفسه امر واحد بسيط
 وهذا الاعتبار غير جائز انما جاز انما هو وجوبه في ان الله لا يربط
 كذا في او لا يتلوه على وجه من الاعتبارات المتعارضة على وجه ان
 فليس يكون حاسنة على وجه الصيغة وما ذكرناه سابقا من ان الموضوع
 له والمتمثل فيه فاما لما ذكرنا انما في الحيز فمراد ان الفرض في الجرح
 الاعتبار انما ليس في ذلك انما هو الجرح في حقيقة الفعل والوجود في
 حقيقة الاعتقاد فلو انما هو حاسنة وليس في الجرح اعتبارا طائفا
 والتحقق ان يقال ان المراد بالوجود في ذلك هو حقيقة الصيغة
 الطلب للمؤلف انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 فان الطلب في حيزه من الامر وجوبه في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 له من انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعضها اخرى في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 بعضها اخرى في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 هو لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 او لا يربط عدة انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 فعله هو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 الصيغة هو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 والمتمثل في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 ما يتحقق في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر
 وهو انما في حيزه من الامر في حيزه من الامر في حيزه من الامر

وذلك هو الوجه في عدم ايراد الترتيب على التخصيص في جملة من قبيل هذه
ما في ايراد خصوص زمان وقوع العمل بها على التخصيص في الجملة الا انه
غير الاحتمال الذي لا يتغير التخصيص في الاعطاء للمهور مختلفة متشابهة في
موادها جامع لتعريف عنوان المهور انما يتناول عن غير قابل للتساوي بال
حالة النقل والظهور وعبرها عما هو في صفات الاعطاء التي تقع لو كانت
التخصيص في امر عهدة الاجل لكنه لا يوجبه لفتح في ظهوره عارض في ذلك
على المهور واعادوا اعتبارها مع قبل التخصيص فانما هو من جهة اعتبار المهور
وهو عهدة امر غير عهدة ظهورها في مادة صفاتها الشفوية والشككية
ان ايراد من يتبع من المالى الى في التبع في عهدة المادة عهدة صفاتها
الامر في التبع علم غائبا فان اوصاف امره الخاص ومنه في كماله
المهور من يكاد يقتضي استقلالها في المواجه فلو ان ثبتت صفاتها كقوة ال
مختلف صفاتها هيئة ومادة خاصة صالحة ليعرف الاحتمال عليها وقد اوردوا
على الطلب عنوان الترتيب خارج عن عقول الاعطاء وعرضها في قبول
صفات الاعطاء من التخصيص والاعطاء والاحتمال في صفاتها وانما اوردوا
منه خصوص الامور المخرجة من الاعطاء خاصة على الترتيب الاجام فيفتح
الاحتمال من خصوص المعنى وخصوص المعنى ومكون الترتيب ان اوردت
خصوص ما هو كذا في اعتبار خاصة دون غيرها في ان كانت في حيز خلاف
للامعنة مع ذلك فان الحقيقة الطبيعية ليست في تلك المعنى وانما عنوانها
في تعريف عهدة الاحتمال اوضح تسميا لنقل اليه وهذا من قبيل كون
ما هو الموضوع له خاصا لما هو غائبا ونسب المحققين في خلاف الصالح العام
ولنا هنا سبب في ايراد الاوضاع حيث قلنا انما يبان الموضوع في الحقيقة
او في خصوصيات الصبح فثبتت افعلا مثلا افعال افعالا او مفعولا لفظا
ثباتا خارجة من جهة صفاتها والموضوع هو شخص الصبح العارضة

[illegible][illegible]

المختار من الأصول الحاصلة وأكثرها مستفادة من أصل الخبر في عالمنا هذا هو أن
الغلبة بيان الأحكام على الأصل في خبر لا يغلبه استعماله في الجواب عن السؤال
وبينها فرق واضح لا يخفى مع أن الأصل في الغلبة هو ما لها في الخبر وهو لا يخلو
عن خبر الغلبة المقام مع ما فيها من قوة الخبر في استعماله في الجواب عن السؤال
استقاما لا يخرج وأما التبرير المقصود فهو الحق إشارا في القول بالاعتدال
الذي ينبغي في تعاملنا مع الخبر في عالمنا هذا، مع أن القول به مطلقا لا يغلب
بالوقف وقصدها بعيد عن صانع الخبر هو الذي كانا نضعه في أصل العمل
الخبر المقصود منها أن الشئ علة في خبر الإنسان فيكون علة
لغيره يشبهه مقصدها وهو المعنى الذي وأما مقصدها الظاهر فيكون
لتمام المعدلين الأحكام في نظير الكتابة **مختارة** على المدعى **مختارة**
بأنه فالتجربة ههنا هي أن كل واحد من الكلاهما لا يمكنه أن يثبت
مضى ليس في علمه لا يخفى على المتدبر لئلا نقل **التشبيه** **المشابهة** إلى المثال
في أن المبادئ من إطلاق الأمر هو الوجود للطلق الشيء المعنى التعريف
فدعنا ما فاقنا أن المطلق إذا لم يكن وكان فصل أحد هاتين
فصل الآخر فلا يكون التقدير الجامع بينهما قابلا لإدانة المتكلم بانه يتقبل
الإطلاق كون الأمر هو الخبر لا عن التعريف لأن التقدير ليس هو كان غير
لأن يكون من ذلك المتكلم وكان إذا كان خبرا عن خبر فمقامه في الجواب
يبين بتعين علمه عن الخبر الذي لا يمكن أن يكون خبرا عن ذلك الخبر
الواجب بشرط ما اشبهه إذا كان من الخبر إلى بيان الشرط وكل خبر
الذي هو السبب والعلل في الجواب وهو لا يتصور إلا في حال فعل الخبر والخبر
الوجودي الخبر وكان التقدير الجامع بينهما وهو مطلق الطلب غير إلا أن
يكون من ذلك الأمر لا ينفك عن المباحث للأجوبة كما عرفت سابقا فلا
يكون لورود خبره في ذلك المتصور كما في الوجود لمطلق الشيء

۱۲۳
۴۵۸
۲۱۹



